الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية في ليبيا

عبدالناصر بشير عبدالله الصغير

الملخص:

هدفت الدراسة الى معرفة واقع وتطور الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية من خلال تطبيق بعض مؤشرات اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الليبي، وبالرغم من ماتملكه ليبيا من موارد مادية ومالية وبشرية، وماتنفقه على التعليم والبنى التحتية للاقتصاد ككل، والتحسن الذي عرفته في بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وخاصة في مجال التنمية البشرية وتحسن معدلات الألتحاق بالتعليم، وفي معدلات أستخدام الهواتف المحمولة والإنترنت على مر السنوات الأخيرة .

فقد توصلت الدراسة الى أن أنظمة التعليم في ليبيا غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة، وخاصة في ما يتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أساليب التدريس، كذلك لم تستطع خلق أجيال قادرة على إنتاج المعرفة والإبداع والمنافسة على المستوى العالمي، بالإضافة إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل، وخاصة في مجال التقنية، وتركيزها على الكم بدل النوع، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب البطالة، ما شكل عائقا أمام توجهها نحو اقتصاد المعرفة وتبؤها مراكز متأخره في ترتيب الاقتصاد المعرفي عربيا وعالميا ، فضلاً عن التأثير سلباً على التنمية البشرية المستدامة .

Abstract:

The study aimed to know the reality and development of the knowledge economy in Libya and its role in economic development through the application of some indicators of the knowledge economy on the Libyan economy, despite Libya's financial, financial and human resources, its expenditure on education and the infrastructure of the economy as a whole and the improvement in some economic indicators Especially in the field of human development, improved enrollment rates, and mobile and Internet usage rates over recent years.

The study found that education systems in Libya are unable to cope with the global developments, especially with regard to the integration of ICT in teaching methods. It also failed to create generations capable of producing knowledge, creativity and competition at the global level, This has led to high rates of unemployment, which has hindered the trend towards the

knowledge economy and the status of its centers in the ranking of the knowledge economy in the Arab and world, as well as negatively affect the Sustainable human development.

مقدمة:

أصبحت المعرفة والمعلومات من الأركان الأساسية للعملية الإنتاجية، لا سّيما ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين الذي يتميز بتكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية، والتي أفرزت كما هائلا من التطبيقات ، وأصبح هذا الفرع أساساً لتطور باقي فروع علم الاقتصاد التقليدية، لما تلعبه المعرفة من دور بارز في كافة المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية[i].

وتقدر الأمم المتحدة أن اقتصاديات المعرفة تستأثر الآن بحوالي **٧%** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتنمو بمعدل **١٠%** سنوياً، وأن **٥٠%** من نمو الإنتاجية في الاتحاد الأوروبي هو نتيجة مباشرة لاستخدام وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[ii]

وليبيا مستهلكة لمنتجات اقتصاد المعرفة دون أن يكون لها دور في صناعتها، لذا كان لا بدَّ من دراسة واقع قطاع الاقتصاد المعرفي للوقوف على حقيقة اقتصادنا المعرفي، ودوره في التنمية الاقتصادية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعاني ليبيا كغيرها من الدول النامية من إنخفاض في مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وأنها لم تستغل الأمكانيات البشرية والمادية المتوفرة لديها الأستغلال الأمثل لبلوغ مراكز متقدمة عربيا وعالميا وتحقيق مستوى أفضل في التنمية الاقتصادية، لذالك تسعى الدراسة إلى التعرف على واقع الاقتصاد المعرفي ، ومدى أمكانية أسهامه في التنمية الاقتصادية في ليبيا، وبناء على ماسبق تتلخص مشكلة هذه الدراسة في الأجابة على التساؤل الأتي:

ما دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي التساؤلات التالية:

١- ماهو مفهوم الاقتصاد المعرفي وأهميته وطرق قياسه وعلاقته بالتنمية الاقتصادية؟

٢- ماهو واقع وتطور الاقتصاد المعرفي في ليبيا ومؤشراته وصعوباته؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

أهمية إجراء هذه الدراسة تتمثل في الأتي:

١- تساهم في أثراء الدراسات الاقتصادية عن الاقتصاد المعرفي.

٢- تقييم دور الاقتصاد المعرفي في التنمية الاقتصادية في ليبيا.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١- توضيح مفهوم اقتصاد المعرفة، والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما .

٢- دراسة وتحليل أهم المؤشرات الدولية في قياس الاقتصاد المعرفي وبيان موقع ليبيا بينها.
٣- أستعراض الخطوات التي أتخذتها ليبيا في مجال الاقتصاد المعرفي.

رابعاً: منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على اعتماد **المنهج الوصفي التحليلي** ويتمثل في وصف وتحليل البيانات الخاصة بمتغيرات ومؤشرات الاقتصاد المعرفي في ليبيا ومايواجهها من صعوبات وفق البيانات المتاحة خلال فترة الدراسة.

الإطار النظري للاقتصاد المعرفي

أخذت التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل حالياً مساراً جديداً ينطلق من أساس المعرفة، فأصبح إنتاج المعرفة وعملية استخدامها يشكل مفتاح التفكير الذي ترتكز عليه عملية بناء النظم الاقتصادية والاجتماعية وبشكل يتناسب مع درجة تطورها.

أولاً: تحولات معرفية عظيمة في تاريخ البشرية[iii]:

تطوُّر المجتمع البشري كان دائماً مرتبطاً بتطوُّر معارف الإنسان، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتّح وعيه، ، وتتناول الدراسة نشأة اقتصاد المعرفة ومروره بالمراحل الثلاث التي ميّزت تطور المجتمعات البشرية أو ما يطلق عليها اصطلاحاً تسمية "التحولات الثلاث" وهي:

التحوُّل الأول: المجتمع الزراعي أو "اقتصاد الطبيعة".

تمثل في قيام الزراعة المستقرة التي نشأت على ضفاف الأنهار الكبرى، ولقد قامت على ما سمِّي "المعرفة الزراعية"، وأصبحت المجتمعات البشرية في وضع يُمهد لحدوث تحول عميق آخر ينتقل بها إلى بداية المجتمعات الحضارية عبر اقتصاد الآلة من خلال الثورة الصناعية[iv].

التحوُّل الثاني: المجتمع الصناعي أو "اقتصاد الآلة".

تمثَّل في قيام الثورة الصناعية بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر في إنكلترا، ومن ثم انتشارها في دول كثيرة، وكان من سمات المعرفة في تلك المرحلة أنها كانت تستند للتطبيق، أي أن التطبيق كان يسبق النظرية.

التحول الثالث: المجتمع المعرفي أو "اقتصاد المعرفة".

تعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في مسيرة البشرية جمعاء، واقتصادياً يعتبرها الكثير من المختصين نقطة التحول الثالث، والذي تمثل في الثورة العلمية أو التكنولوجية أو المعرفية وما نتج عنها من ثورة في المعلوماتية والاتصالات، وأهم ما ميز هذا التحول هو تحول المعرفة إلى قوة منتجة، وتقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الأختراع وتطبيقه على أرض الواقع، وتحول نمط الإنتاج العلمي والتقني من مرحلة الإبداع الفردي إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسساتي خلال القرن العشرين، والجدول

التالي يلخص أبرز السمات التي ميّزت كل فترة.

جدول رقم (١) مراحل تكوين المعرفة

الاقتصاد	الزراعي	الصناعي	المعلومات/ المعرفي
المبداء	الندرة المطلقة	الندرة النسبية	الوفره
الفترة الزمنية	ماقبل ١٨٠٠م	١٨٠٠- ١٩٦٠م	١٩٦٠م – إلى اليوم
طبيعة العمال	فلاحين	عمال مصانع	العاملون في المعرفة
طبيعة العمل	أفراد / أرض	أفراد / آلة	أفراد / حاسوب
الموارد	الافراد	فريق العمل	الشبكات والمعلومات

المصدر: علـه، مـراد، جاهزيـة الـدول العربيـه للانـدماج فـي الاقتصـاد المعرفـي، دراسـه نظريـه تحليليـة، المؤتمر العالمي الثـامن للاقتصـاد والتمويـل الاسـلامي، الدوحـة، قطـر، ٢٠١١، ص:٣.

ثانياً: ظهور الاقتصاد المعرفي وتطوره:

١- عوامل ظهور الاقتصاد المعرفي:

في نهاية القرن العشرين، تحقق نوع من التراكم المعرفي خاصة للدول المتقدمة، هذا التراكم المعرفي واكبه تطوران هما الأول: هو التراكم الرأسمالي، والثاني: هو السرعة في التقدم العلمي والتكنولوجي والذي تجسد في تكنولوجيا الأتصال وثورة المعلومات[v]، وهو ماترتب عليه ظهور الاقتصاد المعرفي، ويرجع ظهور الاقتصاد المعرفي إلى عوامل منها:[vi]

أ- كثافة قوى المعرفة والمعلومات في الدول المتقدمة.

ب- تكنولوجيا الأعلام والاتصال، والإبتكارات والأكتشافات العلمية المتزايدة بشكل مطرد.

ج- السياسات وتلاشى الحدود بين البلدان، الذي اتاح كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- الاقتصاديين الذين أسهمو في تطور فكر الاقتصاد المعرفي:

ظهر الاقتصاد المعرفي وتطور، بعدما أصبح الوزن الاقتصادي للمعلومات كبيراً، وتجاوزت حصة رأس المال غير الملموس حصة رأس المال الملموس في المخزون الحقيقي لرأس المال، ومن المؤلفين الذين ألتفتوا لاقتصاد المعرفة نذكر منهم:

أ- (فرنسيس بيكون، F.Bickon) (١٥٦١-١٦٢٦م)، منذ نحو أربعة قرون عدّ "أن المعرفة قوة"[vii]، وكانت المعرفة تفهم على أساس مدى إسهامها في النمو الاقتصادي.

ب- (فريتزماكلوب Fritz Machlup) (١٩٦٢م): حاول قياس القيمة الاقتصادية للمعارف من خلال استعمال المعطيات الخاصة بسنة ١٩٥٨م، حيث توصل إلى أن

٣٤.٥% من الإنتاج الداخلي الخام الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يخصص لقطاع المعلومات، وعمل على إدماج المعارف في جميع العمليات، ليس فقط تحليل قطاعات وإنتاج المعلومات، بل أيضاً الميدان الواسع للنظريات الاقتصادية التي تعمل على تحليل وأختيار المعلومات.[viii]

وقد نشر **(ماكلوب)** مؤلفه الضخم سنة ١٩٦٢م بعنوان: إنتاج المعرفة وتوزيعها في الولايات المتحده (" **The Production and Distribution of Knowledge in the United States 1962)**، ثم نشر مؤلفا من أربع مجلدات سنة (١٩٨١-١٩٨٣م) بعنوان:[ix]

(Knowledge: Its Creation, Distribution, and Economic Significance" 1981-1983).

٣- أهمية وتطور الاقتصاد المعرفي:

من خلال الدراسات الميدانية والأكاديمية التي قام بها الباحثون في هذا المجال معتمدين على قدرة أي بلد في الأستفادة من الاقتصاد المعرفي، تبين أن الاقتصاد المعرفي يحدث تغييراً جوهريا في نتائج التعليم، كما يسهم في نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها في المجالات كلها دون حدود على المدى البعيد[x] ويوضح الجدول التالى مساهمة القطاعات المختلفة فى الناتج الإجمالي العالمى (٢٠٠٠-٢٠٠٤م):

جدول رقم (٢)

مساهمة القطاعات المختلفة فى الناتج الإجمالي العالمى للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤م)

القطاع	مساهمته في الناتج الإجمالي العالمي	نمو المساهمة
الزراعة	% ١٠ >	تناقص
الصناعة	% ٢٠ >	تناقص
الخدمات	% ٣٠ <	تزايد
اقتصاد المعرفة	% ٤٠ <	تزايد

المصدر: إبراهيم عبد الرحمن القاضي، الاتصالات والمعلوماتية في العالم العربي، الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، الرياض، ٢٠٠٤م.

ثالثاً: مفهوم الاقتصاد المعرفي وجوانب الاختلاف بينه وبين الاقتصاد التقليدي.

١- مفهوم الاقتصاد المعرفي:

لا يوجد اتفاق على تعريف الاقتصاد المعرفي؛ ولكن بأستعراض التعريفات والمفاهيم المختلفة نجد أنها في جوهرها واحدة، ويُمكنُ عَرضُ أهمِّ التعاريفِ التي حاولَتْ توضيحَ

مفهومِ اقتصاد المعرفةِ، حيث **تناول العديد من الاقتصاديين العرب مفهوم الاقتصاد المعرفي،** فيعرفه **(منصوري، خليفي، ٢٠١٠)** بأنه: نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزاً بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة مايتعلق بتكنولوجيات الأعلام والاتصال[xi].

وتناول الاقتصاديين الغربيين مفهوم الاقتصاد المعرفي حيث عرفه **(Vladimr,2011)**: بأنه "المعرفة محرك للتنمية الاقتصادية وتكوين الثروة من خلال تحول الاقتصاد من الاستثمار في الموارد الملموسة إلى الاستثمار في الموارد الغير ملموسة المعارف"[xii]، ويعرفه **(Dimmock&GOh:2011)** بأنه "تمكين الأفراد من الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها من أجل تحسين نوعية الحياة الإنسانية"[xiii].

وقدمت عديد المنظمات الدولية مفهوم للاقتصاد المعرفي، حيث يعرفه **(البنك الدولي)**[xiv] بأنه**:** اقتصاد يُحقّقُ استخدامًا فعّالًا للمعرفةِ من أجلِ تحقيقِ التنميةِ الاقتصاديّةِ والأجتماعيّة؛ وهو ما يتضمّنُ جلبَ المعارفِ الأجنبيةِ وتطبيقَها، بالإضافةِ إلى توطينِ المعرفةِ وتكييفِها وتكوينِها من أجلِ تلبيةِ احتياجاتِهِ الخاصّة ، وتعرّفه **(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD)**[xv] بأنه: الاقتصاد الذي تعدّ فيه المعرفة المحدّد الرئيسي للإنتاجية والنموّ الاقتصادي من خلال التركيز على دورٍ جديد للمعلومات وللتقنية والتعلّم في تحقيق أداء اقتصادي متميّز.

٢- جوانب الاختلاف بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد التقليدي:

يوضح الجدول التالي مقارنة بعض الخصائص بين الاقتصاد المعرفي والاقتصاد التقليدي:

جدول رقم (٣) أهمُّ خصائصِ الاقتصاد المعرفيّ مقارنةً بالاقتصاد التقليديّ

الخصائص	الاقتصاد القديم – اقتصاد الإنتاج P-Economy	الاقتصاد الجديد – اقتصاد المعرفه K-Economy
مجال المنافسة (الانتشار)	تنافسية محدودة (وطنية / اقليمي)	تنافسية مفتوحة (عالمية / عالمي)
عوامل الإنتاج الرئيسية	رأس المال / العمل	الاختراع /الإبتكار /الابداع / المعرفة
المصدر الرئيسي للإنتاجية	الميكنة Mechanisation	رقمية Digitization
الزمان والمكان	مقيد بزمان ومكان	غير مقيد بزمان او مكان
أهمية البحث والإبتكار	قليل / متوسط	عالية

الخصائص	الاقتصاد القديم – اقتصاد الإنتاج P- Economy	الاقتصاد الجديد – اقتصاد المعرفه K-Economy
العرض والطلب	الندرة وقلة العرض تزيد من القيمة التركيز على جانب العرض	الوفره وكثرة العرض تزيد من القيمة التركيز على جانب الطلب
مفهوم القيمة	ثنائية/ قيمة المنفعة وقيمة التبادل - أصول تحتفظ بقيمتها وان لم تستبدل	رباعية / ممثلة في هذه الثنائية مضافا اليها القيمة الرمزية وقيمة المعلومات- أصول تفقد قيمتها ان لم تستخدم
قانون تزايد /تناقص العوائد	خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام	خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام

المصدر:

١- القيسي، محمد علي، ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١١.

٢- نجم عبود، تقييم وقياس إنتاجية العمل المعرفي في الشركات المتخصصة القائمة على المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية ٢٠٠٤ ص ١٠.

رابعا: مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي.

تتغير مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي من سنة لأخرى وتختلف بحسب تطبيقها بين الدول ، وقام البنك الدولي باعتماد إطار عام لقياس دليل اقتصاد المعرفة ، ولمعرفة إمكانية أنضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لابد من التطرق إلى بعض المؤشرات والتي تحاول الدراسة إجمالها فيما يلي:

١- مؤشر البحث والتطوير (R&D):

تشكل بيانات الأبحاث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما: النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير، وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية[xvi] . والدخول في اقتصاد المعرفة يتطلب الاهتمام بمراكز البحث والتطوير، وزيادة الإنفاق عليها، وخلق منظومة وطنية للإبداع تجمع بين الباحثين وأصحاب الأعمال، مما يساعد في تحقيق اقتصاد المعرفة.[xvii] ويعتمد في قياسه على مؤشرات منها عدد براءات الأختراع الممنوحة، عدد المقالات العلمية والفنية المنشورة.[xviii]

٢ـ مؤشر التعليم والتدريب (EI):

يعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية، ويتعين على الحكومات أن توفر رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتوفر نظام تعليمي فعال ومثمر والذي يمكن أن يلبي أحتياجات الاقتصاد المعرفي[xix]، وأن تتمتع بمستوى علمي رصين، ولديها خبرة عميقة تجعلها قادرة على إنتاج الموارد المعرفية ونشرها في ما بينها.[xx]

٣ـ مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT):

يتمثل مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT، في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنتاج البيانات الشفوية والمصورة والنصية والرقمية بالوسائل الإلكترونية، من خلال التكامل بين أجهزة الحاسوب الألكتروني ونظم الاتصالات المرئية[xxi].

وترجع أهمية هذا المؤشر إلى: [xxii]

أ- أنه يسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.

ب- يعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور وأزدهار صناعات جديدة مثلا: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية وغيرهما.[xxiii]

٤ـ مؤشر الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي (EIR):

يهتم هذا المؤشر بتوفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف لزيادة الإنتاجية والنمو وتحفيز الإبداع وحماية الملكية الفكرية، وتشمل هذه السياسات جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وغيرها.[xxiv]

خامسا: الاقتصاد المعرفي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

ظهرت فكرة التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة للدول النامية التي نالت أستقلالها مؤخرا، وحاولت إيجاد سياسات اقتصادية طويلة الامد من أجل تحقيق نمو اقتصادي يضمن التشغيل التام لقدراتها الإنتاجية.

١ـ الاقتصاد المعرفي والاستثمار في رأس المال البشري:

اقتصاد المعرفة هو الاستثمار الذي يتم من خلاله التعويض عن الأصول الرأسمالية بإحلال أصول رأسمالية أكثر تقدماً وتطوراً.[xxv]

ويعدّتبر الاستثمار في تنمية رأس المال الفكري والتأهيل المستمر عاملاً أساسياً في الارتقاء بمخرجات المنظومة الوطنية للعلوم والتقانة والإبتكار، وتتفاوت المؤسسات في تعاملها مع هذا المكون، وتحقق المعرفة آثارها في التنمية البشرية من خلال[xxvi]:

أ- إعادة هيكلة مؤسسات البحث والتجريب جنبا إلى جنب مع مؤسسات التعليم.

ب- تنمية قدرات التشغيل الذاتي عبر وسائل الاتصال و تكنولوجيا المعلومات

ج- المساواة في الحصول على الفرص المتكافئة في اكتساب المهارات المرغوبة.

٢- الاقتصاد المعرفي وأثره في الإنتاج والإنتاجية[xxvii]:

تطرّق الباحث **(Sitroh, 2002)** إلى دراسة العلاقة ما بين قيمة الاستثمارات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ونمو إنتاجية العمل في الصناعات التحويلية الأمريكية بين عامي ١٩٧٣ و١٩٩٩، حيث توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ونمو الإنتاجية، وتحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية يتم كمايلي[xxviii]:

أ- بروز سلع ومنتجات جديدة غير ملموسة أي غير مادية تمثلها المنتجات المعرفية غير المادية المرتبطة بالأفكار والبرامج والتصميمات.

ب- أن اقتصاد المعرفة ومن خلال ما يتيحه من تقنيات جديدة متقدمة، والتكنولوجيا وغيرها، تتيح قيام نشاطات جديدة متنوعة وواسعة ترتبط بهذه التقنيات المتقدمة.

ج- أن التقنيات الجديدة تتيح زيادة الاستثمار الذي يتضمن استخدام هذه التقنيات في مجال عمل النشاطات الاقتصادية وبالشكل الذي يتم من خلاله توسيع القدرة الإنتاجية.

ركائز الاقتصاد المعرفي واختبار مؤشراتها على البيئة الليبية.

يتناول الباحث أهم ركائز الاقتصاد المعرفي من خلال مجموعة من المؤشرات التي تم الحصول علي بيانات لها في ليبيا.

أولاً: طبيعة وهيكل الاقتصاد المعرفي القائم في ليبيا:

يتمثل الاقتصاد المعرفي أربع ركائز رئيسية، وهي الإبتكار والتطوير، والتعليم، والبنية التحتية للاتصالات والمعلومات، وأخيراً منظومة الاقتصاد الوطني، وتتضمن كل منها مؤشرات فرعية يمكن توضيحها في المتغيرات الخاصه بحساب دليل الاقتصاد المعرفي.

١- دليلي المعرفة والاقتصاد المعرفي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢م: يظهر الجدول التالي طبيعة التطورات الحاصله في دليلي المعرفه واقتصادياتها في ليبيا.

جدول رقم (٤)

مؤشرات اقتصاد المعرفة في ليبيا لعام٢٠٠٠ و٢٠١٢م

البيان / السنة (المؤشرات بين ١-١٠)	٢٠٠٠	٢٠١٢
الترتيب	١٢٥	٩٣
مؤشر اقتصاد المعرفة KEI	٣.١	٣.٩
مؤشر المعرفة (KI)	٢.٩	٤.١
مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية	٢.١	١.٥
مؤشر الإبتكار	١.٣	٣.٩
مؤشر التعليم	٣.٩	٥.٦
مؤشر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	١.١	٢.٩

المصدر: ١- حسن مظفر الروز، سمات اقتصاد المعرفه في دول المغرب العربي،

وانعكاساته المحتمله على الميزه التنافسيه في البيئه الرقميه العولمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية،٢٠٠٧ جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

٢- تقرير المعرفة العربي لسنة ٢٠٠٩، نحو تواصل معرفي منتج .

يتبين من الجدول أن قيمة دليل اقتصاد المعرفة في ليبيا ٣.٤، وهذه النسبة ناتجة عن ارتفاع لمؤشر التعليم والموارد البشرية مع ضعف واضح في الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي، وأحتلت ليبيا تراتيب متاخرة عربيا وعالميا.

٢- مؤشر الاقتصاد المعرفي في ليبيا وموقعها عربياً:

إذا ما أردنا الحديث عن اقتصاد المعرفة وموقع ليبيا بين الدول العربية ، فإنها تتفاوت بينها تفاوتاً نسبياً في دليل اقتصاد المعرفة، ويظهر الشكل التالي مؤشرات الاقتصاد المعرفي في ليبيا ومجموعه من الدول العربية ٢٠٠٩م.

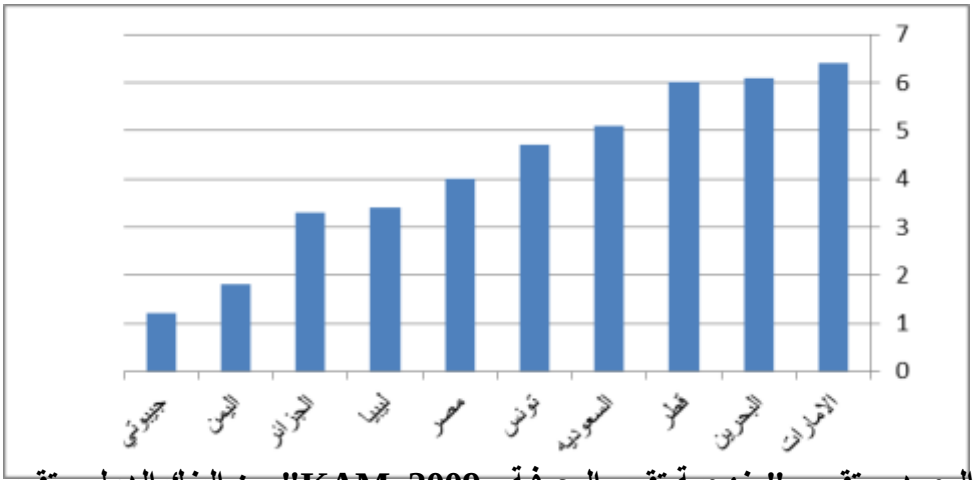

المصدر: تقرير "منهجية تقييم المعرفة - KAM 2009" من البنك الدولي، تقرير المعرفة العربي لسنة ٢٠٠٩، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩، ص: ٢٣٤.

شكل رقم (١) دليل اقتصاد المعرفه لمجموعة من الدول العربيه من بينها ليبيا

تشير إحصاءات البنك الدولي KAM للعام ٢٠٠٩م، أخذاً بالاعتبار للتطوّر الزمني منذ العام ١٩٩٥، إلى أن مؤشّر اقتصاد المعرفة في ليبيا والدول العربية كافة ما زال يراوح دون المعدل العام الدولي.

ثانياً: برامج ليبيا في الانتقال للاقتصاد المعرفي:

بدأت ليبيا تولي أهمية خاصة لدور العلوم والتكنولوجيا في خدمة التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، ويتجلى ذلك في إنشاء وتطوير عديد المؤسسات الداعمة للاقتصاد المعرفي، والتي نذكرها منها على سبيل المثال:

١ـ بوابة ليبيا الألكترونية للمعلومات:

في ظل تنامي حجم المعلومات وتشعباتها المختلفة وسرعة تدفقها وتطور تقنيتها، ومع ظهور (الإنترنت) وما تقدمه من كم هائل من المعلومات المتوفرة على المواقع الإلكترونية، وتأسيساً على أهمية التحول إلى مجتمع المعرفة وتجاوز الفجوة الرقمية والرقي بمستوى الوعي المجتمعي إلى مستوى الاستجابة بكفاءة لمستجدات عصر المعرفة الرقمية.

تم أفتتاح بوابة ليبيا الالكترونية في ٢/١٢/ ٢٠١٥م، والهدف منها توعية المواطنين والمؤسسات الوطنية بأهمية المعلومات وتقنيتها في الحياة العملية والشخصية وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل، بالإضافة إلى تطوير مهارات التعامل معها بكفاءة والدفع الداعم لتجاوز الفجوة الرقمية.

٢ـ جوائز محلية تعنى بالاقتصاد المعرفي:

أـ جائزة ليبيا للأبتكار:

تهدف الى تشجيع الطلبة على الإبتكار والإبداع والتميز العلمي، وكتابة الورقات والتقارير العلمية لنشرها في المؤتمرات والدوريات العلمية، ومواكبة التطور العلمي عن طريق دعم الاختراعات الطلابية وصقلها واستغلالها الاستغلال الأمثل، ودعم وتعزيز الجهد الذي تبذله كافة الجامعات الليبية لإعداد الكفاءات العلمية المدربة ، وتنظمها الهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا "وزارة التعليم العالي".

جـ- جائزة الريادة ليبيا:

تهدف الى فتح المجال لأكبر عدد من الطلبة لتقديم أفكار لمشاريع جديدة، الوصول لأفكار جديدة لمشاريع تنموية، اكتشاف المبدعين ودعمهم، تحفيز ذوي العلاقة (الطلبة، الأسر، اعضاء هيئة التدريس) للمشاركة في عملية التنمية، تشجيع الإبتكار والإبداع ، ينظمها المشروع الوطني للمشروعات الصغرى و المتوسطة، الهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني.

دـ مبادرة ليبيا الألكترونية:

ليبيا الالكترونية هي مبادرة من وزارة الاتصالات و المعلوماتية للمساهمة في بناء ليبيا الحديثة وهي رؤيا لتطوير ليبيا من خلال التوظيف الذكي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية، وتتكون ليبيا الألكترونية من أربع مبادرات محورية: الحكومة المفتوحة، الحكومة الألكترونية، التجارة الالكترونية، التعليم الألكتروني ، وتهدف مبادرة ليبيا الالكترونية لهدفين استراتيجيين هما: تطوير ورفع مستوى جودة المعيشة في ليبيا عن طريق استخدام التكنولوجيا، وبناء الاقتصاد المعرفي وتطوير القيمة المضافة له.

هـ- نشاطات تعنى بالاتصالات:

المعرض السنوي للاتصالات والتقنية المعلومات **(تقنية - TAQNYA)**.

معرض ينظمه ويشرف عليه الهيئة العامة للاتصالات، ويقام دوما في الأسبوع الأخير من شهر مايو، ويعد ملتقى سنوي للمهتمين بمجال الاتصالات والتقنية في ليبيا، سواء كانت جهات محلية أو أجنبية مهتمة بالسوق المحلي.

و- مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية :

تم إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بموجب القرار رقم (١٦٤) لسنة ٢٠٠٦م، وهو الجهة المعنية قانوناً بموضوع ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا ، ويهدف المركز الى الإسهام الفعال والإبداعي بكل مهنية (احترافية) من أجل التحسين والتطوير المستمر في كافة قطاعات التعليم العالي، وأن يكون المركز مرجعية قيادية لضمان الجودة في ليبيا وأحد بيوت الخبرة والمراكز المعترف بها عالمياً.[xxix]

ز- وزارة للبحث العلمي.

تم إنشاء وزارة للبحث العلمي في نهاية ٢٠١١م ، وهدف الوزارة الجديدة أن تنقل ليبيا إلى آفاق جديدة، ومسايرة ركب مجتمع واقتصاد المعرفة والانفتاح علي العالم، وتدريب وتأهيل رواد الأعمال والباحثين والعلماء، لتوجيه البحث العلمي والإبتكار التكنولوجي، لخدمة الاقتصاد والمجتمع الليبي، عبر تحويل براءات الأختراع لصناعات توفر فرص عمل للشباب الليبي ومنتجات تدعم الاقتصاد، تحت مظلة استيراتيجية وطنية للابتكار واقتصاد المعرفة.

ثالثاً: تحوُّل ليبيا إلى الاقتصاد المعرفي:

١- التحديات التي تواجه ليبيا في التحوُّل نحو الاقتصاد المعرفي:

تواجه ليبيا تحديات متعددة لتحقيق أهدافها التنموية ناتجة عن فجوة على مستوى كل مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وتكمن أهم التحديات في كيفية الانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على النفط إلى اقتصاد يعتمد على منظومة تقودها مؤشرات الاقتصاد المعرفي، ومن هذه التحديات، على سبيل المثال تنويع مصادر الدخل وتحديث قواعد الإنتاج وإعادة هيكلة مختلف القطاعات الاقتصادية، ويترتب على ذلك إعداد جيد للموارد البشرية الوطنية إلى جانب وضع ضوابط سليمة لاستقطاب عمالة وافدة تتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة، وتكمن المشكلة الرئيسية التي يواجهها متخذي القرار في محاور أساسية منها [xxx].

أ- انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير.

ب- تعتبر ليبيا مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات وليست منتجة ولا موطّنة لها.

ج- ضعف الإبداع والإبتكار في العمل في معظم إدارات التعليم العالي والمراكز البحثية.

د- نمط الإنتاج المتسم باستنضاب المواد الخام "استخراج النفط".

ه- غلبة المشروعات الصغيرة وغير النظامية والتقليدية وفقدان الصله بينها وكثافة المعرفة.

٢- دور الاقتصاد المعرفي في الحد من البطالة في ليبيا:

تعمل الغالبية العظمى من الأيدي العاملة النشطة في ليبيا بالقطاع العام (٨٥%)، وهي نسبة مرتفعة جدا حتى بالمقاييس الإقليمية، وتعاني ليبيا من أحد أعلى معدلات البطالة في العالم، خاصة بالنظر إلى ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، وقد أنخفضت نسبة البطالة الإجمالية من ١٩.٧% عام ٢٠٠٠ م، لتصل إلى أدنى حد لها ١٧.٧% عام ٢٠١١م، ثم عادت للارتفاع مرة أخرى لتستقر في (١٩.٢%) العام ٢٠١٤م.[xxxi]

وتعاني معظم المؤسسات والمشاريع العامة في ليبيا من تدني مستوى الإنتاج، وإنتاجية عنصر العمل؛ بسبب تكدس العاملين بها من جهة، وانخفاض مستويات الإنتاج بها من جهة أخرى، ويزداد هذا التركز في الجهاز الإداري والخدمي للدولة، والقطاعات غير النفطية بشكل عام، فضلاً عن ضعف الكفاءة في تشغيل العاملين، وزيادة التكاليف الإدارية، والأعباء المالية على هذه المؤسسات؛ ما أدي إلي حدوث تضخم إداري في معظم المؤسسات والمشاريع الحكومية، بالإضافة إلى توقف العديد من المشاريع عن الإنتاج؛ بسبب المشاكل المالية والإدارية، وتوقف الدعم الحكومي، وما نتج عن ذلك من توزيع العاملين بها على الجهات والمؤسسات الحكومية الأخرى ، وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة داخل مؤسسات الدولة؛ ما جعل من البطالة المقنعة ظاهرة مرئية، ومنتشرة في أغلب مؤسسات القطاع العام، والأجهزة الحكومية في ليبيا، والمتمثلة بوجود أعداد كبيرة من اليد العاملة في المؤسسات والمشروعات العامة بشكل يزيد عن الحاجة الفعلية لها.[xxxii]

٣- دور الاقتصاد المعرفي في الحد من التضخم:

الاقتصاد الليبي اقتصاد هش وتابع للاقتصاد العالمي ويعتمد عليه اعتماداً شبه كلي من حيث استيراده كل احتياجاته من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ونسبة كبيرة من الإنفاق في ليبيا تذهب لاستهلاك السلع المستوردة، بالتالي فالاقتصاد الليبي عرضة للموجات التضخمية التي تجتاح الاقتصاد العالمي، وتاريخيا فأن معدل التضخم في أسعار المستهلكين في ليبيا كان معتدلا، ولكنه أظهر تقلباً كبيراً نتيجة للتغيرات السياسية والصدمات الخارجية، وقد بلغ متوسط التضخم (**٣.٨%**) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧م)، ، وبلغ أقل معدل للتضخم (**-٩.٩%**) في عام ٢٠٠٢م، وأعلى قيمة له (**٢٦%**) عام ٢٠١٦م، ويرجع الأستمرار في التضخم حسب الدراسة إلى الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل وهو عرضة للتقلبات المستمره، مع أستمرار قفل الحقول النفطية والصراع السياسي في ليبيا.[xxxiii]

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- التأكيد على أهمية وتطور دور الاقتصاد المعرفي، من خلال معرفة مفهوم الاقتصاد المعرفي وتطوره وطرق قياسه ودوره في التنمية الاقتصادية، حيث أصبح يساهم بنسبة كبيرة في مساهمته الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات العالمية.

٢- رغم التحسن الذي عرفته ليبيا في بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي، وخاصة في مجال التنمية البشرية وتحسن معدلات الألتحاق بالتعليم، وفي معدلات استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت على مر السنوات الأخيرة، الا انها مازالت تحتل مراتب متأخره عربيا وعالميا ، فلا تزال أنظمة التعليم في ليبيا غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية الحاصلة، وخاصة في ما يتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أساليب التدريس، كذلك لم تستطع خلق أجيال قادرة على إنتاج المعرفة والإبداع والمنافسة على المستوى العالمي.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة، ومن أجل الانتقال باقتصاد ليبيا من الاقتصاديات الريعية نحو اقتصاديات المعرفة، وجب التأكيد على تبني جملة التوصيات والمقترحات التالية:

١- يتطلب التوجه نحو اقتصاد المعرفة توفر بنية أساسية يأتي على رأسها، بنية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظام اقتصادي ومؤسسي شفاف ومحفز ، وأعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقوية البحث العلمي والتطوير، وربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل، تمهيداً للتحول لاقتصاد المعرفة.

٢- إتباع سياسات تنموية مرتكزة على اقتصادات المعرفة وتعزيز ثقافة الإبتكار والإبداع، والتغلب على التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد المعرفي، و إنشاء كيان مؤسسي يكون تحت مسمى اللجنة الوطنية للاقتصاد المعرفي في ليبيا، وتكون من مهامها الأساسية طرح وصياغة الرؤية المستقبلية في ليبيا على طريق "الاقتصاد المعرفي"، وما ينبثق منها من أهداف إستراتيجية وسياسات عامة.

المراجع:

[i]- هدى زوير مخلف، الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية (إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة،العراق، ٢٠١٠.

[ii]- علـه، مـراد، جاهزيـة الـدول العربيـه للانـدماج فـي الاقتصـاد المعرفـي، دراسـة نظريـة تحليليـة، المـؤتمر العـالمي الثـامن للاقتصـاد والتمويـل الاسـلامي، بعنـوان "النمـو المسـتدام والتنميـة الاقتصـادية الشـاملة مـن المنظور الإسلامي، الدوحة، قطر" ١٨- ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م. ص ١.

[iii]- مـراد عـلة،الاقتصاد المعرفـي ودوره فـي تحقيق التنميـة الاقتصـادية في الأقطـار العربيـة، مرجـع سـابق، ٢٠١٣، ص: ٢.

[iv]- آر إيه بوكانان، تعريب: شوقي جلال، الآلة قوة وسلطة: التكنولوجيا والإنسان منذ القرن ١٨ حتى الوقت الحاضر. عالم الفكر، العدد ٢٥٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠١٠، ص: ٢١-٢٢.

[v]- أبوبكر محمود الهوش، مقدمة في اقتصاديات المعلومات والمعرفة. المريخ للنشر الرياض السعودية، ٢٠١٣،ص: ١٩٤.

[vi]- باطويح، محمد، "اقتصاد المعرفة ورأس المال البشري"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٥، ص: ٢٤.

[vii]- Joel Mokyr,The Knowledge Economy.Agenda VOL.11,NO.4,Princton University Press, London,2002,P.363.

[viii]- محمد خضري، أثر اقتصاد المعرفة في تحقيق القدرة التنافسية للاقتصادات العربية، المؤتمر الدولي الخامس بعنوان «اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية»، جامعة الزيتونة الاردنية،ابريل ٢٠٠٥ ص: ٨٧.

[ix]- عبدالرحمن الهاشمي،فائزة العزاوي،المنهج والاقتصاد المعرفي.المسيرة للنشر والتوزيع،ط١، الاردن، ٢٠١٥، ص: ٢٧.

[x]- القيسي، محمد علي، ملامح الاقتصاد المعرفي المتضمنة في محتوى مقررات العلوم الشرعية في مشروع تطوير التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن،٢٠١١، ص:٢٨.

[xi]- منصوري،كمال، خليفي،عيسى، اندماج اقتصايات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد (٤)، ٢٠١٠،ص: ٥٣.

[xii]- Ozcan. Karahan (2012) ,Input - output indicatorsof knowledge-based economy and turkey,Balikesir University, Department of Economics, Turkey, journal of business and economics and finance , volume (1) ,(Issue2).

[xiii]- DImmock,Clive:Goh, jonathan (2011).'Transformative pedagogy leadership and school organization for the twenty –first-centuryKnowledge-based economy:the case of Singapore"School leadership & Management, Vol 331 NO.3, PP,215-234. http://www.dr-saud a.com/vb/show thread. php?7642.

[xiv]- خليفه بن صادر الملا، الاقتصاد المعرفي مفهوم متكامل، دار ازمنه للنشر والتوزيع، عمان، الطبعه الاولى، ٢٠١٦، ص ٢٢.

[xv]- عبد الرحمان الهاشمي و فائزة عزاوي، المنهج واقتصاد المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة ١، ٢٠٠٧، ص: ٢٥.

[xvi]- علـه، مراد، جاهزية الدول العربيه للاندماج في الاقتصاد المعرفي، دراسه نظريه تحليليه، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، الدوحه، قطر، ٢٠١١، ص:٤.

[xvii]- Haq, Ikramul and Others(2011) Knowledge Economy from the Pakistani Perspective, Allama Iqbal Open University, Islamabad, Pakistani.

[xviii]- عبدالله بن صالح، مؤشر الإبتكار دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة مجلة التعاون، الاصدار السابع، ٢٠١٤، ص:١٥.

[xix] - Kurtić, Adil and Others(2012) Determining Key Factors For Knowledge Development In Bosnia And Hercegovina,University In ,P 417. Economy. Tuzla, Bosnia And Herzegovina.

[xx]- حسن مظفر الرزو،سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي، وانعكاساتها المحتملة على الميزة التنافسية في البيئة الرقمية،مجلة المستقبل العربى،العدد ٣٤٨، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان، فبراير ٢٠٠٨،ص ص ٧٨-٨٨.

[xxi]- خليفه بن صادر الملا، الاقتصاد المعرفي مفهوم متكامل، دار ازمنه للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٦، ص: ٩٩.

[xxii]- لؤي شبانة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في رسم المستقبل المستدام، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، طرابلس- ٢٠٠٩، ص:٧.

[xxiii]- كنجو عبود، الإبداع المصرفي في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة جامعة البعث، المجلد ٣٦،العدد ٢٩، ٢٠١٤،ص:١٧.

[xxiv]- Nour, Samia(2013) Overview of Knowledge Economy in the Arab Region, Maastricht Economic and social Research institute on Innovation and Technology (UNU-MERIT), Netherlands,p1.

[xxv]- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، عالم الكتب الحديث، الطبعة الاولى، عمان، الاردن،ص،٢٤٢.

[xxvi]- احمد عبد الونيس، مدحت ايوب، "اقتصاد المعرفة"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مصر، ٢٠٠٦، ص ٤٤.

[xxvii]- فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

[xxviii]- محمد دياب: اقتصاد المعرفة حقبة جديدة نوعية في مسار التطور الاقتصادي، معهد الميثاق للتدريب والدراسات والبحوث، متوفر على الموقع:
http://www.almethaq.info/news/article1395.htm

[xxix] - http://www.qaa.ly

[xxx] - عبدالسلام القلاقي، المنظومة التعليمية في ليبيا: عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير، المؤتمر الوطني للتعليم، ليبيا، بحث منشور، ٢٠١٢.

[xxxi] - البنك الدولي، مذكرة رصد الاقتصاد الليبي، اجتماعات الربيع، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٤.

[xxxii] - الجروشي، علي عبد السلام، "النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته- ليبيا، ٢٠١٢م.

[xxxiii] - صندوق النقد الدولي ٢٠١٦.